

الجماهيرية العربية الليبية
الشعبية الإتحادية العظمى



الموافق : ١٤٢٦.٩.٩

ص.م.د ٤٤ - ١٩٤٦

التاريخ :

الرقم الاشاري :



صندوق الضمان الاجتماعي

الإخوة / مدارء فرع صندوق الضمان الاجتماعي بـ

**** بعد التحية ****

تحيل اليكم صورة طبق الأصل من الاتفاقية الليبية التركية
للضمان الاجتماعي والموقعة بمدينة طرابلس في 13.9.1984
افتراضي والنافذة اعتباراً من 1.9.1985 وذلك افرينجي وكذلك
الإجراءات الإدارية الخاصة بتنفيذها وذلك تنفيذاً لما جاء
بمحضر اجتماع الأخ مدير إدارة التسجيل والاشتراكات
والتفتيش بالإخوة رؤساء اقسام التسجيل والاشتراكات
والتفتيش بالفروع بشأن تعميم الاتفاقيات الضمانية الموقعة
بين الجمهورية العظمى والدول الأخرى.

&&& والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته &&&

"معن فتحي الخوجة"
مدير مكتب التفتيشات الدولية
والاشتراكات الضمانية



صورة إلى :

الأخ : أمين لجنة إدارة الصندوق .
الأخ : المسجل العام .

م .. الخوجة .. ط .. ز .. عرفة &&&&

هاتف: 303951 - 30396

ص ب : 888

العنوان : شارع البلدية 136 طرابلس
م برق : 20207 البريد المصور : 43155

اتفاقية الضمان الاجتماعي بين
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
والجمهورية التركية

ان الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وحكومة
الجمهورية التركية رغبة منها في تقوية اواصر الصداقة القائمة بين
البلدين ، وتأكيداً لمبدأ المساواة بالنسبة لتشريعاتهما الخاصة
بالضمان الاجتماعي ، وبغية تنمية هذه العلاقات .

اتفقنا على الآتي :-

=====

مادة (1)

لدى تطبيق هذه الاتفاقية يقصد بالتعابير التالية :

1) التشريعات :

هي القوانين واللوائح والأنظمة والتعليمات السارية المفعول ،
والتي ستصدر مستقبلاً في كلا البلدين في مجال الضمان الاجتماعي.

2) الجهة المختصة :

في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية أمانة اللجنة
الشعبية العامة للضمان الاجتماعي .

وفي الجمهورية التركية - وزارة العمل والضمان الاجتماعي

3) المنظمة المعنية :

هي إجهزة الضمان الاجتماعي التي ينطاط بها تنفيذ التشريعات.

4) المستخدم الدائم :

هو مواطن أحد الطرفين المتعاقدين الذي أوفدته جهة العمل لتنفيذ
مشروع في بلد الطرف الآخر ويتقاضى مرتبًا من جهة العمل المذكورة .

5) المستخدم الغير الدائم:

هو مواطن أحد البلدين المتعاقدين الخاضع للتشريعات الضمانية في
بلد العمل .

6) المستحقون :

هم الأشخاص الذين يحق لهم الاستفادة من المنافع الضمانية
والممنوحة عليهم في تشريعات الجانبين .

7) الحقوق الضمانية :

هي جميع المعاشات والمنح المقطوعة التقدمة - في تشريعات
البلدين .

٨) بلد الموطن :

البلد الذي يحمل المستخدم جنسيته .

٩) بلد العمل :

البلد الذي يزاول المستخدم عمله على أرضه .

مادة (٢)

يطبق مبدأ المعاملة بالمثل فيما يتعلق بالاحكام الواردة في هذه الاتفاقية .

مادة (٣)

يخضع المستخدمون الدائمون لدى المنشآت والشركات التابعة لأحد الطرفين المتعاقددين التي تقوم بتنفيذ أعمال داخل أرض الطرف الآخر للضمان الاجتماعي وتسدد اشتراكاتهم الخاصة بضمان الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية وفقاً لتشريع البلد الذي يتم به تنفيذ الأعمال .

مادة (٤)

تلتزم المنشآت والشركات التابعة لأحد الطرفين المتعاقددين بتحويل اشتراك ضمان المعاش والمنحة المقطوعة " حصة المستخدم وحصة جهة العمل " إلى المنظمة المعنية في بلد الموطن .

مادة (٥)

يخضع المستخدمون غير الدائمين العاملين لدى المنشآت والشركات العاملة لدى أحد الطرفين للضمان الاجتماعي وتسدد اشتراكاتهم بالكامل بما فيها اشتراك ضمان المعاش وفقاً لتشريع بلد العمل ، ويتمتع هؤلاء المستخدمون بكافة حقوقهم الضمانية المنصوص عليها في تشريعات بلد العمل ، ويحق لهم تحويلها إلى بلد الموطن عند مغادرتهم بلد العمل نهائياً أو بعد الوفاة .

مادة (٦)

يتقدم العمال الدائمون المضمونون الذين تسرى عليهم هذه الاتفاقية أو المستحقون عنهم من أفراد عائلاتهم بطلباتهم ويفارسون حقوقهم الخاصة بجميع أنواع المعاشات والمنحة المقطوعة التي يفططها اشتراك ضمان المعاش في مواجهة إجهزة الضمان الاجتماعي في بلد الموطن ، ولا يجوز ممارسة هذه الحقوق تجاه نظام الضمان الاجتماعي في بلد العمل .

مادة (7)

في حالة عدم وجود اشتراك ضمانتي يغطي المساعدات النقدية قصيرة الأمد في حالات المرض أو اصابة العمل أو الولادة ، تتولى جهات العمل في بلد العمل وفقاً للتشريعات السارية تعويض المستخدمين عن الأجر أو المرتب أو الدخل المفقود بسبب المرض أو اصابة العمل أو الولادة .

مادة (8)

يستمر صرف المعاشات الضمانية التي منحت للمستخدمين أو للباقيين على قيد الحياة من المستحقين منهم بناء على نصوص اتفاقية الضمان الاجتماعي السابقة المعقودة بين البلدين ووفقاً لتشريعات الضمان الاجتماعي في بلد العمل .

مادة (9)

يستمر العمل بنصوص اتفاقية الضمان الاجتماعي السابقة المعقودة بين الطرفين المتعاقددين وترتيبات العمل الصادرة بشأنها إلى حين تبادل وثائق التصديق على هذه الاتفاقية والعمل بها .

مادة (10)

تضم مدد العمل السابقة على تاريخ العمل بهذه الاتفاقية والتي سدد عنها مواطن أحد الطرفين المتعاقددين اشتراكات ضمان المعاش في بلد الطرف المتعاقد الآخر إلى مدد العمل التي سدد عنها هذا المواطن اشتراكات في بلد الموطن ، لفرض تقرير استحقاقه لمعاش الشيخوخة أو العجز الناشئ عن غير اصابة العمل ، أو معاش الباقيين على قيد الحياة . وذلك وفقاً لأحكام الاتفاقية السابقة المعقودة بين الطرفين المتعاقددين وأحكام الترتيبات الإدارية الخاصة بتطبيق تلك الاتفاقية .

مادة (11)

بไฟية تطبيق هذه الاتفاقية فإن الجهات المختصة أو مؤسسات الضمان الاجتماعي في كل البلدين المتعاقددين تقوم بما يلى :-

- (1) اجراء اتصالات مباشرة فيما بينهما لأجل الاتفاق على الاجراءات الخاصة بالتطبيق .
- (2) اجراء التعاون الإداري المتبادل مجاناً .
- (3) تبادل نصوص التشريعات الخاصة بالضمان الاجتماعي والتعديلات التي تدخل عليها .

مادة (12)

أى خلاف ينبع بتطبيق أو تفسير هذه الاتفاقية يحل عن طريق لجنة مكونة من أربعة أعضاء يعين كل طرف اثنين منهم .

مادة (13)

يتم التصديق على هذه الاتفاقية وفقاً لتشريعات كل الطرفين المتعاقدين وتكون سارية المفعول لمدة ثلاثة سنوات اعتباراً من اليوم الأول للشهر الذي يلي تاريخ تبادل وثائق التصديق . وفي حالة عدم اخطار أحد الطرفين للطرف الآخر خطياً وقبل مدة ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ انقضاض مدة هذه الاتفاقية عن رغبته في تعديل أو الغاء الاتفاقية فتجدد مدتتها ، ولمدة سنة واحدة لكل مرّة .

مادة (14)

تلفى اتفاقية الضمان الاجتماعي الموقع عليها من الطرفين المتعاقدين بتاريخ 19/ربيع الأول 1396 الموافق 20مارس 1976م بمجرد العمل بهذه الاتفاقية .

مادة (15)

تم تحرير هذه الاتفاقية والتوقيع عليها بمدينة طرابلس . بتاريخ 18 / ذو الحجة / 1393 و.هـ .
الموافق 13 / سبتمبر / 1984 م
من أربعة نسخ ، اثنان منها باللغة العربية ، واثنان باللغة التركية ، وكل من النصين نفس القوة القانونية .

عن حكومة الجمهورية التركية

" الدكتور مصطفى قلمى "
وزير العمل والضمان الاجتماعي

**عن الجمهورية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية**

" إبراهيم الفقيه حسن "
أمين اللجنة الشعبية العامة
للضمان الاجتماعي

الاجراءات الادارية الخالمة بتطبيق اتفاقية الفمان الاجتماعي المبرمة بين الجمهورية العربية الليبية الاشترائية والجمهورية التركية

بعد الاطلاع على اتفاقية الضمان الاجتماعي المعقدة بين الجمهورية العربية الليبية الاشتراكية والجمهورية التركية بتاريخ 18 ذي الحجة 1393 من وفاة الرسول الموافق 13 سبتمبر 1984م.

(1) اداة

لفرض تطبيق هذه الاتفاقيات وهذه الاجراءات الادارية المنفذة لها تدل المصطلحات التالية على ما يلى:-

1- الاتفاقية :
اتفاقية الضمان الاجتماعي المبرمة بين البلدين بتاريخ
وفاة الرسول الموافق 13 سبتمبر 1984 م ١٤٠٣ هـ.

2- الاجراءات الادارية : تتعنى هذه الاجراءات.

3- التشريعات:
هي القوانين واللوائح والأنظمة والتعليمات
الصادرة المفعول والتي ستصدر مستقبلاً في مجال الضمان الاجتماعي.

٤ - الجهة المختصة :
الجهة المختصة في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية
الاشترائية امانة اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي وفي
الجمهورية التركية وزارة العمل والضمان الاجتماعي .

5- المنظمة المعنية : _____
هي اجهزة الضمان الاجتماعي التي ينطاط بها
تنفيذ التشريعات.

6 - المستخدم الدائم: _____
هو مواطن احد الطرفين المتعاقدین الذي
اوفرتة جهة العمل لتنفيذ مشروع على ارض الطرف الآخر ويتقاضی مرتبًا
من جهة العمل المذکورة .

٧- المستخدم الدائم:

— هو مواطن احد الطرفين المتعاقدین الخاضع للتشريعات الضمانية في بلد العمل .

— 8 — المستحة ون :

— هم الاشخاص الذين يحق لهم الاستفادة من المنافع الضمانية والمنصوص عليها في تشريعات الجانبين .

٩- الحقوق الضمانية :

هي جميع المعاشات، والمنع المقطوعة النقدية في تشريعات البلديات من:

البلد الذى يحمل المستخدم جنسية .

11- بلد العمل :

البلد الذى يزاول المستخدم عمله على ارضه
والعبارات والالفاظ المحددة فى المادة (1) من الاتفاقية لها نفس
المعنى فى هذه الاجراءات .

(2) أداة (2)

يُخضع المستخدمون الدائمون لدى المنشآت والشركات التابعة لاحدي الطرفين المتعاقددين التي تقوم بتنفيذ اعمال داخل ارض الطرف الآخر للضمان الاجتماعي ويتم تسجيلهم كمضمونين في بلد العمل وتسدد اشتراكاتهم الخاصة بضمان الرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية فقط تقوم المنظمة المختصة بتقديمها لهم وفقا لتشريع البلد الذي يتم فيه تنفيذ الاعمال ويعفون من الخضوع لفرع ضمان المعاش والمنح المقطوعة في بلد العمل.

(3) ادة _____

تلتزم المنشآت والشركات التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين التي تقوم بتنفيذ اعمال داخل ارض الطرف الآخر بتحويل حصتها وحصة المستخدم الدائم في اشتراكات فرع ضمان المعاش والممنوع المقطوعة المستحقة الى المنظمة المختصة في بلد الموطن وذلك وفق تشريع بلد الموطن.

(4) د

على الجهات المختصة في البلدين وضع النماذج المتفق عليها موضع التنفيذ ويجري العمل بها اعتبارا من تاريخ تطبيق الاتفاقية .

(5) ادا

أ- تتولى منظمة الضمان الاجتماعي في ترکييا تقديم المساعدات النقدية القصيرة الأمد كمساعدات المرض واصابة العمل والولادة للعمال الليبيين العاملين بتركيا وذلك وفق تشريعات الضمان الاجتماعي النافدة في ترکييا.

ب - تتناول جهات العمل في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية تعويض العمال الاتراك عن الاجر والمرتب المفقود بسب

المرض واصابة العمل والولادة طبقا لتشريعات الضمان الاجتماعي النافدة في الجمهورية .

ماده (6)

تقوم الجهات المختصة او منظمات الضمان الاجتماعي في كل البلديين المتعاقدين بما يلى :-

- 1- الاتصال المباشر فيما بينها لمتابعة تنفيذ الاتفاقيه ومعالجة المشاكل التي قد تنشأ نتيجة التطبيق .
- 2- تبادل المساعدات الإدارية مجانا.
- 3- تبادل نصوص تشريعات الضمان الاجتماعي والتعديلات التي تدخل عليها

ماده (7)

على كل منشأة تمارس نشاطا في بلد العمل ان تتقدم الى المنظمة المعنية بالضمان الاجتماعي لتسجيل نفسها ومستخدميها وذلك خلال فترة لا تزيد عن خمسة عشر يوما من تاريخ بدء نشاطها على ان ترفق المنشأة بطلب التسجيل البيانات التالية .

- ا) شهادة تثبت استخدام العمال الدائمين الخاضعين للاتفاقية .
- ب) قائمة باسماء العمال الدائمين الخاضعين للاتفاقية تتضمن اسمائهم الكاملة وتاريخ ميلادهم وتاريخ بدء عملهم وتوقيع كل منهم .

ماده (8)

يجب ان تكون الشهادات المشار إليها في المادة (7) فقرة (ا) صادرة عن الجهة المختصة بالضمان الاجتماعي في بلد الموطن .

ماده (9)

اذا طرأت اى تغير على عدد العمال الدائمين تقوم المنشأة بارسال ملحق باسماء العمال الدائمين كما هو موضح في المادة (7) فقرة (ب) الى المنظمة بالضمان الاجتماعي على ان يتضمن الملحق تاريخ تواريخ بدء عمل هؤلاء العمال وتاريخ انتهاء اعمالهم .

ماده (10)

يجب ان تحمل الخطابات والقوائم التماسح الخاصة بالعمال الدائمين الذين تشملهم الاتفاقيه والتي ترسل الى المنظمة المعنية بالضمان الاجتماعي في بلد العمل عبارة (مستخدم دائم تشمله الاتفاقيه) ولو بختام رسمي .

ماده (11)

في حالة اصابة اى مستخدم دائم مشمول بالاتفاقية باصابة عمل او مرض مهنى ونتج عن ذلك اعتلال صحته او عجزه او وفاته لاي سبب كان في اى من البلديين المتعاقدين تقوم المنظمة المعنية في بلد العمل بمساعدة الجهة المقابلة لها في بلد الموطن بتقديم جميع البيانات والتقارير والمستندات التي يطلبها المستخدم الدائم او ورثته للحصول على مستحقاته في بلد الموطن .

(٣)

مـاـدـة (12) مـ

- أ - تقوم المنظمة المعنية بالضمان الاجتماعي في بلد العمل بإصدار وارسال التقارير الطبية التي تحتاجها المنظمة المعنية بالضمان الاجتماعي في بلد الموطن عندما يكون المستخدم الدائم أو غير الدائم موجودا في بلد الموطن .
- ب - يعتمد بالتقارير الطبية الصادرة عن الحالة الصحية للمستخدم الدائم أو غير الدائم من المنظمة المعنية في أي البلدين المتعاقدين .

مـاـدـة (13) مـ

يتقدم العمال الدائمون المضمونون الذين تسرى عليهم هذه الاتفاقية أو المستحقون منهم من افراد عائلاتهم بطلباتهم ويمارسون حقوقهم الخاصة بجميع انواع المعاشات والمنح المقطوعة التي يغطيها اشتراك ضمان المعاش في مواجهة اجهزة الضمان الاجتماعي في بلد الموطن ولايجوز ممارسة هذه الحقوق تجاه نظام الضمان الاجتماعي في بلد العمل .

مـاـدـة (14) مـ

يخضع المستخدمون غير الدائمين العاملون لدى المنشآت والشركات العاملة في أي بلد من البلدين المتعاقدين للضمان وتتسدد اشتراكاتهم بالكامل بما فيها اشتراك ضمان المعاش وفقا لتشريعات بلد العمل ويتمتع هؤلاء المستخدمون أو المستحقون منهم بكافة حقوقهم الضمانية المنصوص عليها في تشريعات بلد العمل ويحق لهم تحويل هذه الاشتراكات والحقوق الى بلد الموطن عند مغادرتهم نهائيا بلد العمل أو عند الوفاة ولا يحق لهم مطالبة المنظمة المعنية بالضمان الاجتماعي في بلد الموطن بابية حقوق ضمانية تغطيها تشريعات الضمان الاجتماعي في بلد العمل .

مـاـدـة (15) مـ

أن الطلبان التي تقدم من قبل المستفيدين من اتفاقية الضمان الاجتماعي الى المنظمة المعنية في أي من البلدين المتعاقدين تعتبر طلبات مقدمة الى المنظمة المعنية في بلد المتعاقد الآخر وذلك من وجہة نفاد المدة المتعلقة بالمنفعة موضوع الطلب .

مـاـدـة (16)

تظل هذه الاجراءات الادارية معمولا بها طيلة مدة سريان الاتفاقية وتسري من تاريخ سريانها .

حررت هذه الاجراءات الادارية بمدينة اسطنبول بتاريخ 22 ذى القعده 1394 من وفاة الرسول الموافق 8 اغسطس 1985 م. من نسختين اصليتين باللغة العربية واللغة التركية ولكل منهما نفس القوة القانونية

" اوكان كزى "
عن الجمهورية التركية .

" مازق مصطفى "
عن الجماهيرية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية .

صورة طبق الاصل .
مكتب العلاقات الدولية
والاتفاقيات الضمانية

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
أمانة القيادة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي

تعديلات عدل رقم (١٠) لسنة ١٩٨٥م

بشأن تطبيق آحكام اتفاقية الضمان الاجتماعي

المبرمة بين الجماهيرية العربية الليبية الشعبية

الاشتراعية

والجمهورية التركية

بالاطلاع على قانون الضمان الاجتماعي رقم (١٣) لسنة ١٩٨٠م واللوائح الصادرة

تنفيذاً له

وعلى اتفاقية الضمان الاجتماعي الموقعة بين الجماهيرية العربية الليبية الشعبية
الاشتراعية بتاريخ ١٨ ذوالحججة ١٣٩٣ و٠٠ من وفاة الرسول الموافق ١٣ سبتمبر ١٩٨٤م
والصدق عليها في ١٧ ذى القعدة ١٣٩٤ من وفاة الرسول الموافق ١٣ غسطس ١٩٨٥م
وعلى الاجراءات الادارية الخاصة بتطبيق اتفاقية المذكورة فانه يراعى في
شأن تطبيق آحكام اتفاقية واجراءاتها الادارية تعليق العمل التالية:

أولاً: بـدء تنفيذ اتفاقية :

وضع اتفاقية الضمان الاجتماعي المبرمة بين الجماهيرية العربية الليبية الشعبية
الاشتراعية والجمهورية التركية والاجراءات الادارية المنفذة لها موضع التنفيذ ويعطى بها
اعتباراً من تاريخ ١٦ ذوالحججة ١٣٩٤ من وفاة الرسول الموافق الفاتح من سبتمبر ١٩٨٥م
ثانياً: الاعفاء من أداء اشتراك المعاش والمتح الحقطوة:

أ- يعفى المستخدمون الدائمون من دفع اشتراك المعاش والمتح المقطوعة والمحدة
نسبة ٥٨% من المرتب أو الأجر، أو الدخل وذلك تطبيقاً لنص المادة (٢) من اتفاقية
والناظمة (٢) من الاجراءات الادارية المنفذة لها.

بـ لا يستحق المستخدمون الدائمون المغفون من اشتراك المعاش بحكم اتفاقية
أى نوع من المعاشات الضبطية والمتح المقطوعة والاعباء الادارية التي يفرضها
اشتراك المعاش والمتح المقطوعة.

جـ يلزم المستخدمون الدائمون بأداء حصته في اشتراك الرعاية الصحية واحتياط راك الرعاية
الاجتماعية وللذين يمثلان في مجموعهم ما نسبته ٥٠% من المرتب أو الأجر أو الدخل
فيتحقق المستخدمون الدائمون منها نسبة ٢٥% أو نسبية ٣٧٥٪ من المرتب أو الأجر والدخل

وتتحصل المشاورة أو الشركة التركية في هذه الحالة مائسة ٣٥٪ من الاشتراك أي نسبة ٦٢٥٪ من المرتب أو الأجر شهرياً.

ومن المعلوم أن اشتراك الرعاية الصحية واشتراك لجنة الاجتماعية الاجتمعية ينتهي الحق فيها بالتها السنة الميلادية المستحقين علهم.

د/ يتقدم المستخدمون الدائمون الذين تسرى عليهم الشاقية أو المستحقون عليهم من أفراد عائلاتهم بدلباتهم ويطرسون حقوقهم الخاصة بجميع أنواع المعاشات والمدح المقطوعة التي يفظيها اشتراك المعاش، فيواجههم ظاهرة الضمان الاجتماعي في تركيا، ولا يجوز لهم ممارسة هذه الحقوق تجاه أجهزة الضمان الاجتماعي في الجمahirية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

ثالثاً : شروط الخضوع للاتفاقية والاعفاء من اشتراك المعاش والمدح المقطوعة :-

يشترط فيمن يخضع للاتفاقية ويعفي من اداء اشتراك المعاش والمدح المقطوعة في الجمahirية مايلي :-

أ/ أن يكون المستخدم تركي الجنسية.

ب/ أن يعطل لدى مشاورة أو شركة تركية وقد أوفدته لتنفيذ مشروع على مساري أرض الجماahirية لحسابها ويتقاضى مرتباً أو أجراً من هذه المشاورة أو الشركة.

ويسمى المستخدم الذي تطبق عليه هذه الشروط بالمستخدم الدائم وهو وحده دون غيره الذي يتمتع بالاعفاء من اداء اشتراك المعاش والمدح المقطوعة وبذلك فهو يتميز عن المستخدم التركي فسيم الدائم الذي تطبق عليه الاشتراكات الضريبية بالكامل.

رابعاً : التزام المشاورة أو الشركة التي تقوم بتنفيذ مشروع داخل الجمahirية :-

(١) على كل مشاورة أو شركة تركية تطرس لشادا داخل الجمahirية أن تتقدم بطلب التسجيل الضريبي إلى إدارة اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي في البلدية المختصة وذلك لتسجيل نفسها كجهة عمل وتسجيل العاملين معها كمضموبين مشتركين في خلال فترة لا تزيد عن خمسة عشر يوماً من بداية نشاطها كجهة عمل في الجمahirية على أن يوفق بطلب التسجيل الآتي :-

أ- شهادة تثبت استخدام المستخدمين الدائمين الخاضعين للاتفاقية من الجهة المختصة في تركي.

ب/ قائمة ياسماء المستخدمين الدائمين الخاضعين للاتفاقية تتضمن أسماءهم بالكامل وتاريخ ميلادهم وتوقيع كل منهم وذلك تطبيقاً لل المادة (٧) من الاجراءات الادارية

المقدمة للاتفاقية.

جـ / اذا اطراً أى تغير على عدد المستخدمين الدائمين تقوم المشاية أو الشركة التركية بارسال ملحق بالمستخدمين الجدد وبداية عطهم والمستخدمين المفاسدين وتاريخ التهام اعطالم بالجطا هيرية .

٢) تلزم المشايات أو الشركات التركية العاملة بالجطا هيرية بتحويل حصة المستخدم الدائم في اشتراك المعاش والمتحف المقطوعة وهي ١٢٥٪ من المرتب أو الاجر وحصة المشاية أو الشركة وهي ٢٩٧٥٪ من المرتب أو الاجر عن مدة عمله بالجطا هيرية الى أجهزة الضمان الاجتماعي في تركيا وذلك لضمان استمرارية أقدميته في الضمان الاجتماعي في بلده .

٣) تقوم المشايات أو الشركات التركية بسداد اشتراك الرعاية الصحية واشتراك الرعاية الاجتماعية الى خزينة صندوق الضمان الاجتماعي شهريا في الجطا هيرية وذلك عن المستخدمين الدائمين مما .

٤) يجب أن تحصل الخطابات والقوائم والنتائج الخاصة بالمستخدمين الدائمين الذين تشتملها تفاقيه والتي ترسل الى اللجان الشعبية للضمان الاجتماعي في بلديات الجطا هيرية عبارة (مستخدم دائم تشتملها تفاقيه) ولو بختام رسمي .

خامساً : المستخدمون غير الدائمين :-

يخضع المستخدمون غير الدائمين من الاتراك الذين يعطون تبع جهات عمل وطنية أو أجنبية من لا تطبق عليهم شروط المستخدم الدائم الواردة في البلود السابقة لتشريعات الضمان الاجتماعي المعمول بها في الجطا هيرية ويسجلون في الضمان الاجتماعي كغيرهم من المسؤولين المشتركيين وتتعدد اشتراكاتهم الضطلية بالكامل بما في ذلك اشتراك المعاش والمتحف المقطوعة ، تطبيقاً لحكم قانون الضمان الاجتماعي رقم ١٣ لسنة ١٩٨٠ م ولا نحة التسجيل ولا اشتراكات والتفتيش الصادرة لتنفيذها .

وذلك فإن المستخدم التركي الغير دائم ملزم قانوناً باداء جميع اشتراكات الضطلية المفروضة وهذا خلاف المستخدم التركي الدائم الملزم باداء اشتراك الرعاية الصحية واشتراك الرعاية الاجتماعية فقط دون غيرها .

سادساً : الحقوق الضطلية المترتبة على تفاقيه :-

أ/ المستخدمون الدائمون :-

(١) يتمتع المستخدمون الدائمون الاتراك بالرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية اثناء تواجدهم بالجطا هيرية .

- بـ / المستخدمون غير الدائمين :-

١) يتمتع المستخدمون غير الدائمين أو المستحقين عليهم بالحقوق الضبطية المستحقة
كفلها ظانون الضمان إلا جنطاعي ولا إجنة معاشرات الضمان إلا جنطاعي الصادرة بمقتضاه .
و بذلك فإنهم يستحقون المعاشرات الضبطية عد توافر شروط استحقاقها وباستحقون
أيضاً الملاعنة المقاطعة والاعانات إلا جنطالية في حالة لا تخلو لهم مدة عطتهم الحسـول
على المعاشرات الضبطـي .

٢) يحق لهم تحويل الحقوق الضبطية المذكورة إلى بلد هم تركـيا عـد مـا دـورـتـهـمـ لـهـائـيـا
لـجـطـهـيـرـيـةـ أو عـدـ الـوفـاةـ وـفـقاـ لـلـتـشـريـعـاتـ السـارـيـةـ فـيـ الجـطـهـيـرـيـةـ وـلـاـ يـجـزـعـ لـهـمـ مـاـ الـبـةـ هـذـهـ
الـحـقـوقـ مـنـ أـجـهـزـةـ الضـطـنـ إلاـ جـنـطـاعـيـ فـيـ تـرـكـيـاـ .

جـ/ يـتمـتـعـ الـمـسـتـخـدـمـونـ الدـائـمـيـنـ وـغـيرـ الدـائـمـيـنـ بـتـحـوـيـضـهـمـ عـنـ أـلـاجـرـ أوـ الـمـوـتـبـ المـفـقـودـ
بـسـبـبـ الـمـوـضـ أوـ اـصـابـةـ الـحـطـيـرـ أوـ الـوـلـادـةـ وـتـتـولـيـ جـهـاتـ الـعـطـلـ الـتـىـ يـحـطـمـونـ بـهـاـ صـرـفـ هـذـاـ
الـتـعـويـضـ طـبقـاـ لـتـشـريـعـاتـ الـعـطـلـ فـيـ الجـطـهـيـرـيـةـ .

سابـقاـ :ـ التـراـمـ الـلـجـانـ الشـعـبـيـةـ لـلـضـطـنـ إلاـ جـنـطـاعـيـ فـيـ الـبـلـدـيـسـاتـ .

- (١) تقوم اللجنة الشعبية للنبطان الا جتماعي في البلدية المختصة بتسجيل المستخدمين
الاتواك الدائمين وغير الدائمين وذلك في حدود دائرةها وطبقا لاحكام لائحة التسجيل
والاشتراكات والتفتيش وبما على الجهات التسجيل الواردة من المشآت أو الشركات التركية
الماملة بالجهازية ، أو من جهات العمل الاخرى وطنية كانت أو أجنبية .

(٢) ملح البدائلات النبطانية لمن يتم تسجيلهم ضماليسا .

(٣) تحصيل الا شة راكات النبطانية المستحقة طبقا لقانون النبطان الا جتماعي ولا تخصصة

(٤) التسجيل والا شة راكات والتفتيش مع مراعاة احكام الا تفاقية واجراءاتها الادارية .

(٥) حصلت المشآت أو الشركات التركية على تحويل حصة المستخدم الدائم وحصة

المشاة أو الشركة التركية في انشة راك المعاش والطبح المقلاوعة الى أجهزة النبطان الا جتماعي

(٦) في تركيا لشنطان استمرار اقامتهم في النبطان الا جتماعي في تلوك

١٠١

٦) مفع المطافع التقديمة الضمانية الى مستحقها من المستخدمين غير الدائمين او ورثتهم في حالة توافر شروط استحقاقها طبقا لاحكام القانون ولا نحة معاشات الضمان الا جتماعي وتعد يلاتهم

ثاما:-

هذه التعليمات تعتبر في غاية الاهمية فيما يتعلق بتطبيق احكام اتفاقية
الضمان الاجتماعي المعقدة بين الجماعية وتركيا
على الاخوة ابناء اللجان الشعبية للضمان الاجتماعي والاخ / مدير صندوق
الضمان الاجتماعي تنفيذ هذه التعليمات وضمها الى اتفاقية الضمان الاجتماعي المشار
 اليها والا جرام اتalaدارية الصادرة بشانها

* والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته *

"أبراهيم الفقيه حسن"
أمين للجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي

صدرت في طرابلس : ١٠ / محرم / ١٣٩٥ وموافق : ٢٥ / ٩ / ١٩٨٥ م

* طبع الرجبان *

سرفه سبع / ٤٧

الله

جامعة طرابلس





الجماهيرية الليبية
العصبة الإبراكية العظمى

1

الموافق : ٢٠٢١.٤.٤

1946. 44 ♂

التاريخ:

الرقم الاشاري :



صندوق الضمان الاجتماعي

الأخوة / مدارء فرع صندوق الضمان الاجتماعي بـ

مُعَد التحية

التركيبة
الليبية الاتفاقيية من الأصل طبق صورة اليكم بحيل 13.9.1984.
في طرابلس بمدينة ترخيصها و الموقعة الاجتماعي للضمان
وكذلك افرينجي 1985.9.1 من اعتباراً اتفاقية انتشاراً لما جاء
افرينجي والاتفاقية التنفيذية وذلك تنفيذاً لادارات
الاجراءات الخاصة بتنزيلها وذلك تنفيذاً لما جاء
بموجب اجتماع الاخير مدير ادارة التسجيل والاشتراكات
والتفتيش بالائحة واسع اقسام التسجيل والاشتراكات
والتفتيش بالفروع بشان تعميم اتفاقيات الضمانية
بين الجماهيرية العظمى والدول الأخرى .

&&& وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ &&&

**مديري مكتبة المخطوطات الدولية
والأنتسابات / المطهانية
ـ معنـ فـتنـي الخـوجـة**

صورة الى :

الآخر : أمين لجنة إدارة الصندوق .

الآخر : المسجل العا
الم : أسباب اللاح

م.. الخوجة . . ط.. ز.. عـرفـة &&&&&

هاتف: 303951 إلى 30396

ص ب : 888

العنوان : شارع البلدية 136 طرابلس
رقم : 20207 البريد المصور : ٣٤٥٦

الإجراءات الإدارية الخاصة بتطبيق اتفاقية الضمان الاجتماعي المبرمة بين الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية والجمهورية التركية

بعد الإطلاع على اتفاقية الضمان الاجتماعي المعقدة بين الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية والجمهورية التركية بتاريخ 18 ذي الحجة 1393 من وفاة الرسول الموافق 13 سبتمبر 1984م .
 وتنفيذا لما نصت عليه الفقرة (1) من المادة (11) من الاتفاقية المذكورة فقد عقد اجتماع مشترك بين الأخوة المختصين في البلدين بتاريخ (17) ذي القعدة 1394 من وفاة الرسول الموافق 13 أغسطس 1985م . باشرة لفرض تطبيق الإجراءات الإدارية اللازمة لتنفيذ الاتفاقية اعتبارا من 17 ذي القعدة 1394 من وفاة الرسول الموافق 13 أغسطس 1985م .

ماده (1)

لفرض تطبيق هذه الاتفاقية وهذه الإجراءات الإدارية المنفذة لها ، تدل المصطلحات التالية على ما يلى :-

1- الاتفاقية : اتفاقية الضمان الاجتماعي المبرمة بين البلدين بتاريخ 18 ذي الحجة 1393 من وفاة الرسول الموافق 13 سبتمبر 1984م .

2- الإجراءات الإدارية : تعنى هذه الإجراءات .

3- التشريعات : هي القوانين واللوائح والأنظمة والتعليمات السارية المفعول والتي ستصدر مستقبلا في مجال الضمان الاجتماعي .

4- الجهة المختصة : في الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية أمانة اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي وفي الجمهورية التركية وزارة العمل والضمان الاجتماعي .

5- المنظمة المعنية : هي أجهزة الضمان الاجتماعي التي ينطاط بها تنفيذ التشريعات .

6- المستخدم الدائم : هو مواطن أحد الطرفين المتعددين الذي أوفرت له جهة العمل لتنفيذ مشروع على أرض الطرف الآخر ويتقاضى مرتب من جهة العمل المذكورة .

مادة (7)

في حالة عدم وجود اشتراك ضمانتي يغطي المساعدات التقديمة قصيرة الأمد في حالات المرض أو اصابة العمل أو الولادة ، تتولى جهات العمل في بلد العمل وفقاً للتشريعات السارية تعويض المستخدمين عن الأجر أو المرتب أو الدخل المفقود بسبب المرض أو اصابة العمل أو الولادة .

مادة (8)

يستمر صرف المعاشات الضمانية التي منحت للمستخدمين أو للباقيين على قيد الحياة من المستحقين عنهم بناءً على نصوص اتفاقية الضمان الاجتماعي السابقة المعقدة بين البلدين ووفقاً لتشريعات الضمان الاجتماعي في بلد العمل .

مادة (9)

يستمر العمل بنصوص اتفاقية الضمان الاجتماعي السابقة المعقدة بين الطرفين المتعاقددين وترتيبات العمل الصادرة بشأنها إلى حين تبادل وثائق التصديق على هذه الاتفاقية والعمل بها .

مادة (10)

تضم مدد العمل السابقة على تاريخ العمل بهذه الاتفاقية والتي سدد عنها مواطن أحد الطرفين المتعاقددين اشتراكات ضمان المعاش في بلد الطرف المتعاقد الآخر إلى مدد العمل التي سدد عنها هذا المواطن اشتراكات في بلد الموطن ، لفرض تقرير استحقاقه لمعاش الشيفوخذه أو العجز الناشئ عن غير اصابة العمل ، أو معاش الباقيين على قيد الحياة . وذلك وفقاً لأحكام الاتفاقية السابقة المعقدة بين الطرفين المتعاقددين وأحكام الترتيبات الإدارية الخاصة بتطبيق تلك الاتفاقية .

مادة (11)

بغية تطبيق هذه الاتفاقية فإن الجهات المختصة أو مؤسسات الضمان الاجتماعي في كل البلدين المتعاقددين تقوم بما يلى :-

- 1) اجراء اتصالات مباشرة فيما بينهما لأجل الاتفاق على الاجراءات الخاصة بالتطبيق .
- 2) اجراء التعاون الإداري المتبادل مجاناً .
- 3) تبادل نصوص التشريعات الخاصة بالضمان الاجتماعي والتعديلات التي تدخل عليها .

مادة (12)

أى خلاف يتعلق بتطبيق او تفسير هذه الاتفاقية يحل عن طريق لجنة مكونة من اربعة اعضاء يعين كل طرف اثنين منهم .

مادة (13)

يتم التصديق على هذه الاتفاقية وفقاً لتشريعات كل الطرفين المتعاقدين وتكون سارية المفعول لمدة ثلاثة سنوات اعتباراً من اليوم الأول للشهر الذي يلى تاريخ تبادل وثائق التصديق . وفي حالة عدم اخطار احد الطرفين للطرف الآخر خطياً وقبل مدة ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ انقضاض مدة هذه الاتفاقية عن رغبته في تعديل او الفاء الاتفاقية فتجدد مدتها ، ولمدة سنة واحدة لكل مرة .

مادة (14)

تلغى اتفاقية الضمان الاجتماعي الموقع عليها من الطرفين المتعاقدين بتاريخ 19/ربيع الاول 1396 الموافق 20مارس 1976م بمجرد العمل بهذه الاتفاقية .

مادة (15)

تم تحرير هذه الاتفاقية والتوقيع عليها بمدينة طرابلس .
بتاريخ 18/ ذو الحجة / 1393 و.م.
الموافق 13/ سبتمبر / 1984 م
من اربعة نسخ ، اثنان منها باللغة العربية ، واثنان باللغة التركية ، وكل من النصين نفس القوة القانونية .

عن حكومة الجمهورية التركية

" الدكتور مصطفى قلملی "
وزير العمل والضمان الاجتماعي

عن الجمهورية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية

" ابراهيم الفقيه حسن "
امين اللجنة الشعبية العامة
للضمان الاجتماعي